دراسة التنويع الاقتصادي، الواقع الصادرات خارج القطاع المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2022

Studying the Economic Diversification, Non-Oil Export and Economic Growth in Algeria During the Period of 1990-2022

صاري حسون صلاح الدين[1]

أستاذ محاضر "أ"، المخبر LEPPESE، المركز الجامعي مغنية.

البريد الإلكتروني: salah.poldeva08@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/07/21 تاريخ القبول: 2024/09/04 تاريخ النشر: 2024/09/22

ملخص:

تعتبر استراتيجيات التنويع الاقتصادي، وخاصة استراتيجيات تنويع الصادرات خارج المحروقات، محورًا مهمًا في تطوير السياسة الاقتصادية ومحركا أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي. في هذه الدراسة، قد تم دراسة العلاقة بين المتغير الصادرات خارج المحروقات والمتغير النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1990–2022. وقد أوضحت النتائج بأن هناك أثر سالب وغير معنوي بين المتغيرين، وليس هناك علاقة سببية. هذه النتائج توضح بأن الجزائر يجب أن تعتمد على استراتيجية للتغلب على التحديات التي تعيق التنويع الاقتصادي يشمل الصادرات طويل الأجل الابتعاد عن الاعتماد على موارد النفط.

كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات، النمو الاقتصادي، الجزائر

تصنيفات JEL: C22،F63

Abstract:

Economic diversification is crucial for the development of economic policy and is a key factor in economic growth, particularly when it comes to strategies for diversifying exports and non-oil export. This paper, we examine the relationship between the non-oil export and economic growth (gross domestic product) in Algeria during the period of 1990 to 2022. The outcomes show that there is a negative and insignificant relationship among variables and there is no causality. These findings show that Algeria needs a plan to deal with the obstacles to economic diversification, including long-term exports independent of oil resources.

Keywords: Economic diversification; non-oil export; economic growth; Algeria

JEL Classification Codes: F63،C22

إسم المؤلف المراسل: صاري حسون صلاح الدين. الإيميل: salah.poldeva08@gmail.com

1. مقدمة:

نظرا للتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي بظهور العولمة ، بانفتاح الأسواق الدولية و اتساع حجم المبادلات التجارية و ظهور تكتلات تجارية وتطور علاقات اقتصادية دولية جعلت العديد من الدول تفكر في إيجاد طرق واليات من اجل مواجهة المنافسة الشديدة في التجارة الخارجية للمساهمة في دفع و استقرار الاقتصاد و تطويره لتوفير التمويلات اللازمة للمؤسسات الاقتصادية و الصناعية و المتعاملين الاقتصاديين و المستثمرين لتلبية احتياجاتهم من مدخلات حيث لا تستطيع أي دولة ان تكتفي بسلعها لتحقيق اكتفائها الذاتي وفق امكانيتها المتاحة.

والجزائر كغيرها من الدول منذ استقلالها وهي تعمل على انتهاج إجراءات وطرق من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني، حيث تبنت نهج الاقتصاد الموجه بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، وكانت الدولة تتحكم في جميع دواليب الاقتصاد الوطني (تصدير واستيراد)، غير ان انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية سنة 1986، ولجوء الجزائر للاقتراض من صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها شروط قاسية كخوصصة المؤسسات العمومية وتحرير سعر الصرف وفتح مجال للقطاع الخاص للاستيراد والتصدير، تشكل عائقا كبيرا على اقتصادها.

تعتمد الجزائر بشكل كبير في صادرتها على المحروقات التي تحصلها بسعر الدولار الأمريكي وتدهور هذا الأخير مقابل اليورو، إضافة الى ضعف الإنتاجية وزيادة الواردات، هذا يؤدي الى تقلبات في أسعار الصرف ويؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني. وبالتالي لخفض من هذه التبعية وتغيير من اقتصادها الريعي، تبحث الجزائر على كيفية رفع من حجم صادراتها خارج القطاع النفط وتشجيع الصادرات بشكل متزايد وبأساليب مختلفة وكذلك تنويع اقتصادها.

وعلى هذا الأساس تبرز إشكالية لهذا الموضوع والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما هو أثر الصادرات خارج القطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2022؟

2. الإطار النظري:

1.2 تعريف التجارة الخارجية وأهميتها:

تعتبر التجارة الخارجية نقطة أساسية في المبادلات التجارية بين الدول، كما أنها تمكن هذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بإمكانياتها الخاصة إضافة إلى توسيع نقاط التوزيع لتسويق إنتاجها، فتعرف التجارة الخارجية على أنها عملية تبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول لتحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة[1]، أو هي التي تتم من خلال عمليات تصدير واستيراد حيث يتم تبادل السلع والخدمات والموارد المالية من دولة لأخرى وفق إجراءات إدارية ومالية ، اوهي تداول السلع والخدمات بين مقيمين في الدولة ومقيمين في دولة أخرى عن طريق عمليات التصدير والاستيراد والمسجلة في ميزان المدفوعات وتحت رقابة السلطات الجمركية[2].

كما يقصد بالصادرات قيمة السلع التي أنتجت داخل البلد وبيعت لمقيمين في الخارج، أما الواردات فهي قيمة السلع التي استُقْدِمَت من خارج البلد. كما، يمكن تلخيص أهمية قيام بالتجارة الخارجية [3] كما يلي:

- رفع النمو الاقتصادي عن طريق تسويق السلع والخدمات الى البلدان الأجنبية
- الحصول على العملة الصعبة
- زيادة الدخل القومي والرفاهية.
- القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر واستيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية

[1]– عبد العزيز عبد الرحيم سليمان. (2004). التبادل التجاري ،الأسس: العولمة والتجارة الإلكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع ،طبعة ،01السودان ،ص 24

- [2] سعيد مطر. (2001). التجارة الخارجية ،دار الصفاء،طبعة،01عمان الأردن، ص 1

- [3] شليحي، الطاهر. (2020). التجارة الخارجية للجزائر و اهم تحدياتها (2000–2018)، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، 21 (1)، ص86

- القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات وخاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى استيراد المعدات والآلات والسلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي.
- القدرة على الحصول على التقنية والتكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، عن البلاد المتقدمة تكنولوجيا.

من جهة أخرى، يمكن حصر أسباب قيام بالتجارة الخارجية [4] فيما يلي:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي: لا تستطيع أي دولة الاعتماد على نفسها كليا نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.
- التخصص الدولي: لا تستطيع الدول أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات إفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم وذلك يجب على كل دول أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تأهلها طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل أو بكفاءة عالية[5].
- اختلاف تكاليف الإنتاج: يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها والذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير وهذا الإنتاج الوسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لدها تكلفة الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بدولة الثانية
- اختلاف ظروف الإنتاج: فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تختص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.
- اختلاف الميول والأذواق: فالمواطن يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل منها وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

[4]- الشافعي محمد زكي. (1989). مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ص10

[5]- سعيد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 17.

- توافر التكنولوجيا: إن الدولة إذا توفرت لديها إمكانيات في استخدام تكنولوجيا جديدة عن طريق الاختراع والابتكار فاهنا تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج سلع ومعدات إنتاجية لم تشهدها في الأسواق ولم يسبق إنتاجها من طرف دولة أخرى، تكون هذه السلع على جانب التعقيد الإنتاجي ولكن لقلة عرضها فإنه يتم الإقبال على اقتنائها.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن دراسة الموضوع التجارة الخارجية، وترقية الصادرات من بين أهم المواضع التي يمكن دراستها في الجزائر خاصة إذا تعلق الأمر بترقية الصادرات خارج القطاع المحروقات.

2.2 مبررات الصادرات خارج المحروقات:

لا يزال انخفاض نسبة الصادرات خارج قطاع النفط والغاز والاختلالات الهيكلية مصدر قلق للدولة الجزائرية، مما دفع الحكومات الجزائرية المتعاقبة إلى إدراج اهتماماتها التنموية خارج قطاع المحروقات باعتبارها الدافع الرئيسي للقيام بذلك.

- **النزعة الحمائية:** كنتيجة للأزمات المالية والركود العالمي الذي ساد معظم دول العالم، نزعت الدولة المقدمة والصناعية إلى إتباع سياسة تجارية حمائية أمام وارداتها من الكافة السلع الأولية والصناعية، كما اتجهت لتبني قيود جمركية غير تعريفية، هذه النزعة[6] هذه النزعة كان لها الأثر البالغ على صادرات الدول النامية بحيث تعتبر الدول المتقدمة المالكة الأولى لحقوق الاختراعات الحديثة، لأنها سرعان ما ستنتقل لدولة أخرى اقل تقدم وهنا يظهر ما يدعى بالمنافسة.
- **معدل التبادل:** عرفت معدلات التبادل الدولي[7] تدهور لا يصب في مصلحة الدول النامية ويرجع السبب ذلك في الأساس إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول الصناعية المتقدمة إلى أسواق الدول النامية لارتفاع الشديد.

[6]- شفيعة، أ.ب، وعثماني، ا. (2022). أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية- . مجلة التكامل الاقتصادي 10 (02)، ص329

[7]- شفيعة، أ.ب، وعثماني، ا. نقس المرجع السابق، ص330

- **الدين الخارجي:** لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية[8] في الفترة الأخيرة، وهي نتيجة لتزايد العجز موازين المدفوعات فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه بالضرورة لجوء الدولة الى الافتراض الخارجي لتمويل هذا العجز وتحقيق فائض في ميزان العمليات الرأسمالية، ويترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية وبالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية.

3.2 الإطار المؤسساتي لتنمية تنويع الصادرات خارج المحروقات:

1.3.2. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX):

تم تأسيس **ALGEX** [9]حسب المرسوم التنفيذي رقم04 ـ 174المؤرخ في 12 جويلية 2004، هي إحدى المؤسسات العامة ذات الطابع الإداري ذات الشخصية المعنوية والاستقلال الاقتصادي، وهي تابعة للوزير المكلف بالتجارة الخارجية، حيث تم تكليفها بالوظائف التالية:

- المشاركة في تعزيز التجارة الخارجية وتحديد استراتيجيات لممارستها.
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات
- مساعدة المصدرين في أعمال الاتصال والإعلام من أجل إيصال منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية
- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير أعمال الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتجات، وبرامجها وإعداد معايير لمنح الاوسمة والجوائز لأفضل المصدرين.

2.3.2. الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI):

أُنشأت **CACI** [10] بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 ـ 93 المؤرخ في 03 مارس 1996، وهي مؤسسة عامة ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بشخصية واستقلالية اقتصادية، وتوضع تحت وصاية وزير التجارة وتقوم بالوظائف التالية:

- إقامة علاقات تعاون وتبادل وإبرام اتفاقيات مماثلة مع الدول الأجنبية.

---

[8]- تيغرسي، هـ، وحاج يوسف،س. (2017). دور الصادرات خارج المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري، La Revue des Sciences Commerciales 16 (5)، ص10

[9]- الجريدة الرسمية: المرسوم التنفيذي رقم –04 ،174جويلية ،2004العدد،39ص ص4–5

[10]- الجريدة الرسمية: المرسوم التنفيذي رقم-96 93 مارس ،1996العدد 16، ص 20-21

- تمثيل الجزائر في المعارض والفعاليات الاقتصادية الرسمية التي تقام في الخارج
- ابداء في الاتفاقيات التجارية والاتفاقيات التي تربط الجزائر بالدول الأجنبية.

ترتبط واجبات الغرفة التجارية الجزائرية بالجانب الاستشاري وإجراء البحوث وتقديم المشورة والتوجيه للدولة، تطوير خطط التصدير الصحيحة التي تناسب طبيعة الأسواق الخارجية، ومساعدة المصدرين وتوجيههم أثناء الدخول إلى الأسواق الخارجية.

3.3.2. الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX):

أُنشأت **CAGEX** [11] بموجب المادة 04 من المرسوم رقم 06 ـ 96 الصادر في 10 جانفي 1996، وهي شركة ذات أسهم برأسمال قدره 450.000.000 دج مقسم بالتساوي فيما بين المساهمين (بنوك، شركات تأمين) وتقوم بالوظائف التالية:

- تأمين قروض التصدير
- تضمن هذه الشركة التامين لشركات التصدير من مخاطر الكوارث التجارية وغير التجارية والطبيعية، إضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية، واستكشاف أسواق جديدة.

4.3.2. الصندوق الخاص بتنمية الصادرات (FSPE)

تم استحداث **FSPE** [12] بموجب قانون المالية لسنة 1996، يقدم الصندوق دعم للمؤسسات التي ترغب في مشاركة في المعارض الدولية والمسجلة في برنامج وزارة التجارة، يغطي الصندوق تكلفة نقل وعبور العينات للمشاركة في المعارض، كما يغطي الصندوق تكاليف الإعلان والاشهار (يساهم الصندوق ب % 80 من تكلفة المشاركة في المعارض المسجلة في برنامج وزارة التجارة، ويساهم ب 50% من تكلفة المعارض غير المسجلة في برنامج الوزارة)، ثم صدر قرارا وزاري مشترك تحت رقم 10 في 62 مارس 2000 من أجل تحديد شروط الاستفادة من دعم الدولة عن طريق هذا الصندوق، وإعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال و الضرائب المباشرة.

[11]- https://www.cagex.dz/index.php?page=12

[12]- https://www.commerce.gov.dz/fr/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe

5.3.2. الشركة الجزائرية للمعارض والصادراتSAFEX

تمثل **SAFEX** [13]شركة عمومية ذات أسهم، حيث كانت في السابق عبارة عن الديوان الوطني للمعارض والصادرات والذي أُنشئ سنة 1964، حيث تقوم بالمهام التالية:

- إقامة المعارض والأسواق والمعارض على المستوى الوطني أو الدولي
- تأطير المشاركة الجزائرية في المعارض التي تقام بالخارج
- عم المتعاملين الاقتصاديين العاملين في قطاع التجارة الخارجية من خلال توفير معلومات عن الانظمة الفعالة في التجارة الخارجية في كل بلد
- توفير المعلومات عن الفرص التجارية مع البلدان الأجنبية، وتوضيح إجراءات التصدير للمصدرين، وعقد الاجتماعات المهنية والندوات والمؤتمرات.

3.الدراسات السابقة:

قام **صاولي وعبد الرحماني (2017)** بدراسة ترقية الصادرات خارج المحروقات وإستراتيجيات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، حيث استعمل الباحثين نموذجا قياسيا فيه الناتج المحلي الخام كمتغير تابع، متبوع بمتغيرات مستقلة: التكوين الإجمالي لرأسمال المال الثابت، معدل التبادل التجاري الدولي، والصادرات خارج مجال المحروقات في نموذج **ARDL**. بينت النتائج بأن عوائد النفط في الجزائر تشكل نسبة كبيرة في صادراتها ما ينعكس أثرها مباشرة في مستوى الناتج المحلي الخام، لاسيما أن الجزائر تفتقر الى قاعدة انتاجه صناعية متنوعة تسهم في تخفيف نسبة الاعتماد على عوائد النفط. وان زيادة مساهمة الصادرات غير النفطية مرتبط بصورة وثيقة بمدى نجاعة السياسات الموجهة لترقيتها وتنشيطها. أكد **تيغرسي وحاج يوسف (2017)** على ضرورة وضح سياسات التنويع الصادرات يقضى رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلى الأن أصبح سوقا منفتحا على العالم، وإقامة تحالفات فيما بين المؤسسات، وقد قال الباحثين بأن الجزائر تمتلك ميزة نسبية في عدة قطاعات كالفلاحة، الصناعة

[13]- https://www.safex.dz/onafex-historique-safex/

الاستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكن بتضافر الجهود من أجل بناء اقتصاد غير نفطي. أوضح **عقوبة وجنيدي (2020)** بأن الاقتصاد الجزائري يفتقد الى تنويع في اجمالي الصادرات، وكون أنه اقتصاد ريعي فهو معرض لصدمات سريعة خطيرة جراء عدم الاستقرار الذي تعرفه أسعار المحروقات. وأوضح الباحثين في تحليلها بأن الصادات خارج القطاع المحروقات لا ترقى الى المستوى المطلوب وهذا اعتمادا على نتائج ومخرجات قياس المؤشرات منها مؤشر القدرة على التصدير، مؤشر التنوع السلعي، مؤشر التركز السلعي، مؤشر معدل التغطية، مؤشر الانفتاح التجاري. كما أوضح الباحثين بأن السلع المصدرة تنحصر في أقل 113 سلعة في حين أن الاقتصادات المتقدمة تصدر أكثر من 250 سلعة. وضح **بوديسة والأخرون (2020)** في دراستهم أن الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لا تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصادي وذلك لغياب المناخ التنافسي والكفاءة الاقتصادية، الى جانب ضعف ديناميكية النشاط الفلاحي والصناعي في الإنتاج. رغم هذه النتائج، الا أن الباحثين قد أوجدوا أن هناك علاقة طردية بمعامل بيرسون بين الصادرات خارج المحروقات، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي. درس **صالح (2021)** واقع الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2010-2020، وأسواق التصدير للمنتجات الجزائرية والعرض والطلب الكلي لها. والنتائج كانت متوقعة كبقية الدراسات الأخرى أي أن الجزائر لازالت تعتمد بشكل رهيب على المحروقات والصادرات خارج المحروقات تمثل قيمة صغيرة جدا حولي 9% في سنة 2020. وقد أكد الباحث على ضرورة قيام بإجراءات لرفع من نسبة الصادرات خارج القطاع النفط كتخفيض قيمة العملة، الإجراءات الجمركية، الإجراءات المالية، الإجراءات الجبائية، والإجراءات البنكية. وركز على سبل ترقية الصادرات خارج المحروقات كتحسين مناخ استثماري، إرساء معالم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات المصدرة، تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إقامة مناطق صناعية للتصدير، وانشاء هيئات لتحسين الجودة. قامت **بن بالي وبوحيضر (2022)** بدراسة أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في تسع الدول العربية النفطية خلال الفترة 1990-2019. استعملت الباحثتين 3 نماذج البنال وهي النموذج الانحدار

التجميعي، النموذج التأثيرات الثابتة، والنموذج التأثيرات العشوائية على المتغيرات الأتية: الناتج المحلي الخام، الصادرات الزراعية، الواردات الزراعية، الرأسمال، ايد العملية في القطاع الزراعة، والصادرات النفطية. أوضحت النتائج بأن هناك أثر سلبي لصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في هذه الدول رغم أنها تمتلك طاقات بشرية وثروات مادية ومالية هائلة لتجعلها تنوع من صادراتها. درست **شفيعة وعثماني (2022)** العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، حيث قامت الباحثتين بتطبيق المنهجية النموذج القياسي على السلاسل الزمنية والمتمثل في **ARDL**. أعطت النتائج بأن لا يوجد علاقة التكامل المتزامن أي لا يمكن نمذجة الظاهرة باستعمال النموذج **ARDL**. وأوضحت الباحثتين الصادرات خارج المحروقات شكلت نسبة 9.48% في سنة 2020 من اجمالي الصادرات الاجمالية، وهذا بسبب اعتمادها فقط على المنتجات نصف مصنعة، والمواد الغذائية، سلع التجهيزات الصناعية، المواد الخام والسلع الاستهلاكية غير الغذائية وسلع التجهيزات الزراعية بنسب ضئيلة جدا؛ غير أنها بالنسبة للثمانية أشهر الأولى من سنة 2021 عرفت زيادات بمعدلات نسبية معتبرة مقارنة بسنة 2020، حيث ارتفعت بمعدل 118% فقد بلغت 2.9 مليار دولار فيما تم تسجيل 1.34 مليار دولار في نفس الفترة خلال سنة 2020. قام **خمخام وبن دنيدينة (2022)** بدراسة مؤشر قياس تنويع الصادرات، و أثبت الباحثين من خلال تحليلها باستعمال المؤشر التجارة الخارجية هيرفيندال هيرشمان، أن قيمة المؤشر قريبة من 1 و بالتالي يؤكد ذلك التركيز الشديد لصادرات الجزائر على القطاع المحروقات، و يوضح ذلك ضعف واضح في نتائج السياسات المنتهجة من طرف الحكومات و الهادفة الى احداث تنويع الاقتصادي الذي يضفي على تنويع الصادرات، ضف الى ذلك الصادرات خارج المحروقات لم تعرف نمو كبير في حجم صادراتها بل كان وضعها في حالة استقرار في حجم الصادرات، ويمكن أن تتغير بتقلبات في سعر النفط العالمي و يمكن أن ترتفع حجم الصادرات خارج المحروقات خلال السنة 2021 و توقع أن يصل الى 10% بتقدير 4 مليار دولار أمريكي.

4.دراسة الواقع الصادرات خارج القطاع المحروقات والنمو الاقتصادي

1.4. تحليل البيانات:

البيانات المستعملة في التحليل مأخوذة من البنك الدولي ومختلف تقارير وزارة المالية والمديرية العامة للجمارك، بحيث البيانات الصادرات خارج القطاع المحروقات هي بوحدة الدولار الأمريكي الثابت في سنة 2015 والنمو الاقتصادي المعبر بالناتج المحلي الخام هي بوحدة الدولار الأمريكي الثابت في سنة 2015. هذه الدراسة تتمحور على الجزائر خلال الفترة 1990–2022 وشكل البيانات هي كما يلي:

الشكل 1: الصادرات خارج القطاع المحروقات في الجزائر بين 1990–2022

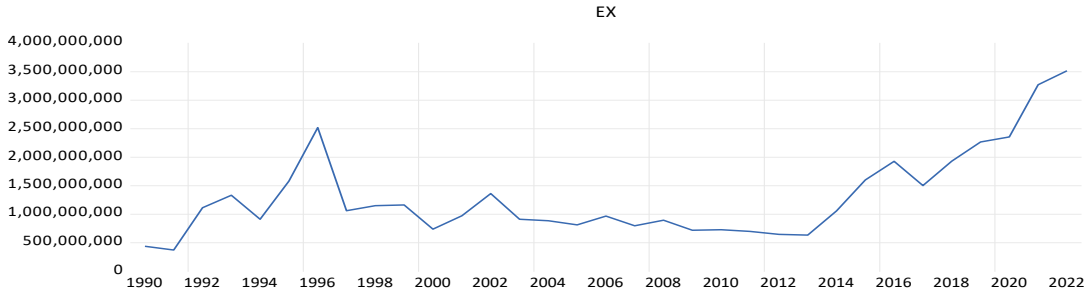

المصدر: البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل 1 أن قيمة الصادرات خارج المحروقات صغيرة ومستقرة خلال الفترة 1990 الى غاية 2018، بحيث كانت نسبها من مجموع الصادرات تتمحور بين 1.5% و5% أي نسبة ضئيلة جدا وهذا ما يؤكد على أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي ويعتمد على المحروقات بشكل كبير جدا وأي صدمة تحدث في أسعار النفط العالمي، سوف يؤدي الى أثر سالب على الاقتصاد الجزائري. أما منذ 2018، فبدأت الجزائر تهتم أكثر وأكثر بتنويع اقتصادها عبر ترقية صادراتها خارج المحروقات، حيث بلغت نسبتها الى أكثر من 10% من مجموع الصادرات وهذا حسب الرئيس عبد المجيد تبون في 14جوان 2023، وقد قال بأن الجزائر تمكنت من زيادة حجم صادراتها خارج المحروقات منذ عام 2021، لتصل إلى 7 مليارات دولار في 2022، مقارنة بـ 1.3 و 1.8 مليار دولار سنويًا خلال العقود السابقة. كما تستهدف الجزائر قيمة 13 مليار دولار في أخر السنة 2023 مركزا على العديد من القطاعات الواعدة، مثل الصناعات الكيميائية والزراعية الغذائية ومواد البناء والزراعة.

في السنة 2021، كانت هناك عدد من المنتوجات المصدرة من أهمها نجد الأسمدة بقيمة 1.7 مليار دولار، ثم الحديد والفولاذ بقيمة 500 مليون دولار، يليه قطاع الاسمنت ب400 مليون دولار و المنتوجات للتنظيف ب48 مليون دولار، كما نجد التمور الجزائرية بقيمة 80 مليون دولار.

الشكل 2: الناتج المحلي الخام في الجزائر بين 1990–2022

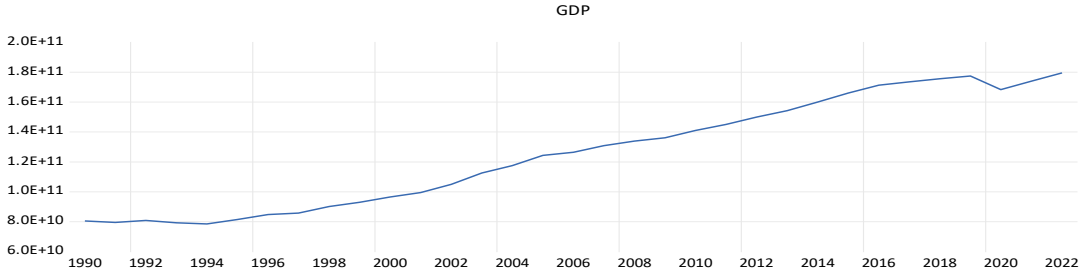

المصدر: البنك الدولي

الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع السلع والخدمات التي يوحدها الاقتصاد خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وهو بالتالي يعكس حجم النشاطات الاقتصادية ويوضح مدى التطور أو التقدم المحقق في هذه النشاطات وهذه التغيرات تدل على الجهد المبذول في المجتمع.

من خلال تفحص بيانات الشكل أعلاه عموما نلاحظ ارتفاع مستمر في قيمة الناتج المحلي الخام خلال السنوات 1990-2022 فبعد أن كان في حدود 80936072796,021 دولار أمريكي سنة 1990 أصبح الضعف تقريبا في حدود 179427983375,303 في سنة 2022 وهاته الزيادة المعتبرة يمكن تفسيرها إلى زيادة نسبة الصادرات المحروقات وخارج المحروقات خلال الفترة 2000-2005 وكذلك زيادة الاهتمام بالإنتاج الوطني وتنويعه لتفادي الصدمات الناتجة عن تذبذب سعر النفط ، كما نلاحظ في الشكل انخفاض مؤقت نوعا ما للناتج المحلي الخام سنة 2020 الذي يمكن تفسير أحد أسباب هذا الانخفاض بجائحة كورونا والآثار السلبة المترتبة عنها التي لا يزال العالم يعاني منها، ثم نلاحظ في السنوات الأخيرة نموا متواصلا نتيجة لارتفاع تقريبا ب20% تأتي هذه الإيجابية للاقتصاد الوطني رغم تبعات الحرب الروسية الأوكرانية التي أدت إلى إضافة ضغوط على اقتصاديات العالم.

2.4. الدراسة القياسية:

في هذ الرسالة العلمية سوف نقوم بنمذجة العلاقة الصادرات خارج القطاع المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، ثم قمنا بتحويل جميع المتغيرات ما عدى (**LF**) الى اللوغاريتم النبري لكي تفسر المتغيرات على أساس مرونات وتفادي المشاكل المتعلقة بالمؤهلات الديناميكية لشكل المعادلة وإعطاء مؤشرات فعالة ودقيقة.

1.2.4. دراسة الاستقرارية:

دراسة الجدور الوحدية يتم باختبارين تقليديين و هما **Augmented Dickey-Fuller** و **Phillips-Perron**، بحيث يتم قيام اختبار استقرارية السلسلة الزمنية ابتداءً من النموذج 3 الذي فيه الاتجاه العام و الثابت، ثم على النموذج 2 الذي فيه الثابت فقط، ثم على النموذج 1 الذي ليس فيه الاتجاه العام و لا الثابت.

الجدول 1: اختبار الجدور الوحدية للوغاريتم الصادرات خارج المحروقات(lnex)

	P.P			ADF		
القرار	بالفروقات الأولى	على المستوى	النماذج	بالفروقات الأولى	على المستوى	النماذج
I(1)	-6.26***	-2.30	النموذج 3	-6.42***	-2.14	النموذج 3
I(1)	-6.38***	-1.93	النموذج 2	-6.34***	-1.85	النموذج 2
I(1)	-6.18***	1.23	النموذج 1	-6.16***	0.98	النموذج 1

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال EViews 12

الجدول 2: اختبار الجدور الوحدية للوغاريتم الناتج المحلي الخام (lngdp)

	P.P			ADF		
القرار	بالفروقات الأولى	على المستوى	النماذج	بالفروقات الأولى	على المستوى	النماذج
I(1)	-4.10**	-1.91	النموذج 3	-4.13***	-1.24	النموذج 3
I(1)	-4.14***	-0.36	النموذج 2	-4.16***	-0.30	النموذج 2
I(1)	-2.14**	4.41	النموذج 1	-1.27	5.92	النموذج 1

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال EViews 12

*، **، *** توضح بأن تم القبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود الجدور الوحدية أو سلسة مستقرة عند المستوى الاحصائي 10%، 5%، 1%، من خلال الجدولين يتبين بأن المتغير

لوغاريتم الصادرات خارج المحروقات و لوغاريتم الناتج المحلي الخام سلسلتين مستقرتين من الفروقات الأولى **I(1)**.

2.2.4. تقدير النموذج شعاع الانحدار الذاتي:

اذن من خلال النتائج الأتية، يمكن تطبيق النموذج شعاع الانحدار الذاتي بدون أي مشكل، ولكن قبل استخراج المعادلات الأنية لهذا النموذج، يجب اختيار عدد التأخير للمتغيرات النموذج، حيث يمكن أن تتأثر المتغيرات بالعوامل الديناميكية، العوامل الخارجية، الاتجاه العام او الصدمات العشوائية، سنقوم بفحص عدد فترات التأخير التي يجب تضمينها في نموذج شعاع الانحدار الذاتي مع معايير طول الفارق كمعيار معلومات **akaike** (**Akaike, 1973 and 1974**)، ومعيار معلومات **schwarz** (**Schwarz, 1978**)، ومعيار معلومات **Hannan–Quinn** (**Hannan and Quinn, 1979**).

الجدول 3: اختيار النموذج الأمثل بمعايير الاختيار النموذج المثالي

Lag	AIC	SC	HQ
0	**1.643492**	**1.737788**	**1.673024**
1	**-4.228624**	**-3.945736***	**-4.140027***
2	**-4.103464**	**-3.631982**	**-3.955801**
3	**-4.283369***	**-3.623295**	**-4.076642**
4	**-4.167577**	**-3.318911**	**-3.901786**

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال EViews 12

* تبين أصغر قيمة للمعايير الاختيار النموذج المثالي، فهذا الجدول الأخير يبين بأن عدد التأخير للمتغيرات النموذج هو 1 أي يتم استعمال المتغيرات بدرجة التأخير 1، وقد نلاحظ بأن النموذج المثالي هو النموذج بالتأخير 1

بعدها، يمكن كتابة المعادلات الأنية للنموذج شعاع الانحدار الذاتي على الشكل الأتي:

$$lnex = 0.734\, lnex_{t-1} - 0.188 lngdp_{t-1} + 0.78$$
$$lngdp_t = 0.999 * lngdp_{t-1} - 0.007 * lnex_{t-1} + 0.186$$

ثم يمكن تلخيص النتائج **VAR(1)** في الجدول الأتي:

الجدول 4: النموذج شعاع الانحدار الذاتي

	lnex	lngdp
Lnex(-1)	0.734***	−0.007
T ستودينت	5.56	-0.74
Lngdp(-1)	− 0.188	0.999***
T ستودينت	0.84	63.23
C	0.78	0.186
T ستودينت	0.144	0.48
R-squared	0.57	0.99

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال EViews 12

*، **، *** توضح بأن تم القبول الفرضية البديلة التي تنص على معنوية المعلمات النموذج عند المستوى الاحصائي 10%، 5%، 1%.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ بأن هناك علاقة عكسية وغير معنوية بين الصادرات خارج المحروقات والمعامل النمو الاقتصادي. هذه النتيجة تفسر بأن الصادرات خارج المحروقات لا تؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني في الوقت الحالي أو في الفترة الدراسة 1990-2022، كما يمكن أن نجد عدة أسباب أخرى وراء هذا التأثير السالب مثل سياسة خفض قيمة العملة التي تؤدي الى تدهور الميزان التجاري ولم تدعم الصادرات بصفة معنوية ويمكن أن تكبح قيمة الواردات من جهة أخرى، ارتفاع الأسعار وفتح المجال للتصدير للمواد الأساسية بدون تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي ساهم في ندرة هذه المواد وعدم تدعيم الناتج المحلي الخام بصفة موجبة.

3.2.4. دراسة استقرارية النموذج شعاع الانحدار الذاتي:

نبدأ باختبار استقرارية النموذج **VAR**(1) على الشكل الأتي:

الشكل 3: الجدور العكسية لخاصية متعدد الجدور

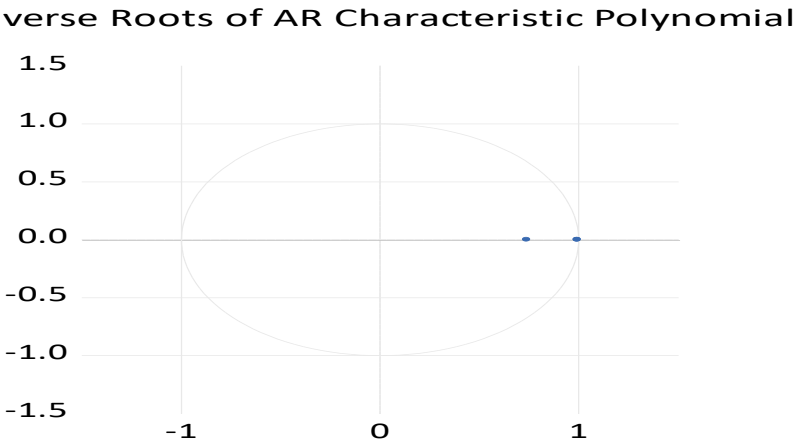

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال EViews 12

بدأنا التحقيقات بالرسم البياني للجذور العكسية للخاصية **AR**متعدد الحدود(**Lütkepohl, 1991**) أظهر الرسم البياني لمتجه شعاع الانحدار الذاتي أن نموذج **VAR** ثابت أو ثابت إلى حد ما.

اختبرنا أيضًا الحالة الطبيعية متعددة المتغيرات، إذا كانت المخلفات موزعة بشكل طبيعي أم لا. أظهرت نتائجنا أن بقايا **VAR** يتم توزيعها بشكل طبيعي ونحن خلص لقبول فرضية العدم (التوزيع الطبيعي) ورفض الفرضية البديلة.

الجدول 5: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية في النموذج VAR

Lags	Q-Stat	Prob.*	Adj Q-Stat	Prob.*
1	6.199539	---	6.354528	---
2	15.68124	0.0738	16.32247	0.0604
3	23.13620	0.1854	24.36598	0.1434
4	36.43568	0.1061	39.10324	0.0620
5	40.91540	0.2635	44.20514	0.1637

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال EViews 12

نلاحظ من خلال الجدول أن تقريبا جميع الاحتمالات الإحصائية تفوق الاحتمال 0،05 وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أن النموذج مستقر والبيانات موزعة بشكل مشكل وليس هناك مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية.

الجدول 6: اختبار Portmanteau الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية في النموذج VAR

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	9.077917	9	0.4301	1.021152	(9, 78.0)	0.4308
2	13.58848	9	0.1377	1.572414	(9, 78.0)	0.1383
3	8.576912	9	0.4772	0.961782	(9, 78.0)	0.4779
4	15.17296	9	0.0863	1.773414	(9, 78.0)	0.0868
5	4.724510	9	0.8576	0.517252	(9, 78.0)	0.8579

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال EViews 12

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن لدينا نفس الاستنتاجات الجدول السابق أي تقريبا جميع الاحتمالات الإحصائية تفوق الاحتمال 0،05 وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أن النموذج مستقر والبيانات موزعة بشكل مشكل وليس هناك مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية

الجدول 7: اختبار التوزيع الطبيعي

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	3.012886	2	0.2217
2	63.61684	2	0.0000
3	6.904320	2	0.0317
Joint	73.53404	6	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال EViews 12

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الاحتمال الإحصائية **Jarque-Bera** والتي نقصد بها (**Joint test**) لا تفوق المستوى الاحصائي 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي

ثم يتم دراسة السببية جرنجر في المدى القصير والطويل في الجدولين الآتيين:

الجدول 8: سببية جرانجر على المدى القصير

Dependent variable: LNEX			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNGDP	0.708587	1	0.3999
All	0.708587	1	0.3999
Dependent variable: LNGDP			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNEX	0.557282	1	0.4554
All	0.557282	1	0.4554

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال EViews 12

الجدول 9: سببية جرانجر على المدى الطويل

Pairwise Granger Causality Tests		
Lags: 1		
Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.
LNEX does not Granger Cause LNGDP	0.55728	0.4614
LNGDP does not Granger Cause LNEX	0.70859	0.4068

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال EViews 12

*، **، *** توضح بأن تم القبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود سببية عند المستوى الاحصائي 10%، 5%، 1%، من خلال الجدول السابق، نلاحظ بان القيمة الاحتمالية المقدرة الصادرات خارج المحروقات الناتج المحلي الخام أكبر من 5 بالمئة أي ان نقبل الفرضية العدمية وبالتالي ليس هناك علاقة سببية في المدى القصير و لا في المدى الطويل. اذن هذه تؤكد النتيجة السابقة أي لا يوجد أثر فعلي بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، موضحا أن الجزائر لازالت تحتاج الى استراتيجيات وسياسات لنهوض بقطاع الصادرات وخروج من تبعية النفط والاقتصاد الريعي.

5. الخاتمة:

في هذه الدراسة لقد تم تعريف التجارة الخارجية وأهميتها وأسبابها ثم دراسة مبررات قيام بترقية الصادرات خارج المحروقات وكذلك الإطار المؤسساتي لتنمية تنويع الصادرات خارج المحروقات. ثم تم قيام بنموذج قياسي بين المتغير الصادرات خارج المحروقات والمتغير النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج

المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1990-2022. وقد أوضحت النتائج بأن هناك أثر سالب وغير معنوي بين المتغيرين، ضف الى ذلك ليس هناك علاقة سببية.

في حين، أثبت الاحصائيات سنة 2021 و2022، أن الجزائر في وضع يمكنها من تحقيق الهدف المتوقع في مجال الصادرات غير النفطية، وهذا بفضل قدراتها الإنتاجية من حيث الجودة والأسعار التنافسية والإرادة السياسية والتسهيلات القائمة لتشجيع الإنتاج المحلي وزيادة الصادرات. وإذ يشير إلى أن هذا الصادرات خارج المحروقات له بعد استراتيجي في برنامج الرئيس لتطوير الحوكمة وتحقيق نمو ملموس للاقتصاد الوطني. ومع ذلك، لتحقيق هذا الهدف، يجب استيفاء شروط معينة، لا سيما زيادة معدل النمو وزيادة الإنتاجية، وتعزيز خدمات النقل والخدمات اللوجستية وفقًا لنهج اقتصادي، وتعزيز المنتج الوطني من خلال المعارض.

يجب على الجزائر أن تفاوض لإيجاد أسواق من خلال تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية، وفتح بنوك جزائرية في الخارج، مع التركيز على البعدين الأفريقي والمتوسطي. كما يمكن تركيز على الزراعة و التي هي أحد أهم القطاعات التي يمكن للجزائر الاعتماد عليها لتحقيق هذا الهدف، مع التركيز على فائض المنتجات والأسمدة ومنتجات الصلب، والتمر، وهو قطاع مهم جدًا لتعزيز الصادرات.

قائمة المراجع:

1- https://www.cagex.dz/index.php?page=12

2- https://www.commerce.gov.dz/fr/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe

3- https://www.safex.dz/onafex-historique-safex/

4- بن بالي، ه، وبوحيضر،ر. (2022). أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة1990-2019) -دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل-، دراسات إقتصادية 22 (1)، ص 285-301. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/193816

5- بوديسة، أ، والعبسي، ع، ولبزة، هـ. (2020). أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر 2000_2015، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة 3 (1)، ص23-38. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/121812

6- تيغرسي، هـ، وحاج يوسف،س. (2017). دور الصادرات خارج المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري، **La Revue des Sciences Commerciales 16** (5)، ص5-18. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/83866

7- الجريدة الرسمية: المرسوم التنفيذي رقم -04 ،174جويلية ،2004العدد،39ص ص4-5

8- الجريدة الرسمية: المرسوم التنفيذي رقم-96 93 مارس ،1996العدد 16، ص 20-21

9- خمخام، ع، وبن دنيدينة، س. (2022). ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024). مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية 6 (2)، ص357-375. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/206143

10- سعيد مطر. (2001). التجارة الخارجية ،دار الصفاء،طبعة،01عمان الأردن، ص 200

11- الشافعي محمد زكي. (1989). مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ص263

12- شفيعة، أ،ب، وعثماني، ا. (2022). أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية – . مجلة التكامل الاقتصادي 10 (02)، ص 327-342. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/199383

13- شليحي، الطاهر. (2020). التجارة الخارجية للجزائر واهم تحدياتها (2000-2018)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 21 (1)، ص83-114. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122049

14- صالح، س. (2021). واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020. المجلة الدولية للاداء الاقتصادي 4 (1)، ص410-431. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/158104

15- صاولي، م، وعبد الرحماني، ف. (2017). ترقية الصادرات خارج المحروقات وإستراتيجيات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **Ardl** خلال الفترة (1980-2016)، **Revue des Etudes Economiques Approfondies 2** (3)، ص24-60. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/76434

16- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان. (2004). التبادل التجاري ،الأسس: العولمة والتجارة الإلكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع ،طبعة ،01السودان ،ص 273

17-عقوبة، ل، وجنيدي،م. (2020). قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)، المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية 8 (2). ص526-545. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/140236